

ضغوط ترد الاعتبار للجنة إزالة التمكين في السودان

إحالة 128 ضابطاً في جهاز المخابرات على التقاعد ضمن خطة أمنية لإعادة الهيكلة

أحالت السلطة الانتقالية في السودان 128 ضابطاً من جهاز المخابرات العامة على التقاعد في خطوة تأتي استجابة لمطالب عديدة تقدمت بها لجنة إزالة التمكين حثت فيها على ضرورة إنهاء خدمة العناصر العسكرية المحسوبة سياسياً على النظام البائد وهو ما رأى فيه مراقبون إعادة للاعتبار للجنة التي واجهت حملات تشويه متنامية كادت تعصف بمهمتها.

الخرطوم - ردت السلطة الانتقالية في السودان، بشقيها العسكري والمدني، الاعتبار السياسي إلى لجنة إزالة التمكين وتفكيك النظام السابق، بعد أن تعرضت لحملات تشويه كادت تتسبب في تعطيل مهمتها بسبب خلافات نشبت بين عدد من أعضائها والمكون العسكري في مجلس السيادة.

وأضافت لـ"العرب" أن مطالب الثوار المتمثل في تصفية الأجهزة التي شكلها البشير لحماية نظامه وليس مجرد إقالة مجموعة أفراد، ولجنة إزالة التمكين ذاتها في حاجة إلى ليات قانونية ودستورية تدعم عملها، لأن أموال وزارة المالية مازالت خاضعة لهيمنة فلور البشير.

وجاءت الخطوة بعد يوم واحد من تصريحات قال فيها رئيس الوزراء عبدالله حمدوك إن لجنة إزالة التمكين تمثل إحدى أهم المؤسسات التي تحقق شعيرات ثورة ديسمبر، ونفى أي نية للتفريط فيها أو تراجعها عن ممارسة دورها الحالية.

واستقبلت لجان المقاومة في مدينة عطبرة التابعة لولاية نهر النيل حمدوك بمظاهرات عبرت فيها عن احتجاجها على البيعة في محاسبة رموز النظام السابق، وطالبت بإقالة النائب العام وجددت رفضها لسياسات الحكومة الاقتصادية.

وحققت لجنة إزالة التمكين انتصارات معنوية مهمة في الصراعات التي خاضتها بعد عامين من الإطاحة بالرئيس عمر البشير، وفرت لها حصانة شعبية يصعب المساس بها من قبل القوى التي تريد إجهاد دورها لتوفير الأدلة لمحاسبة فلور النظام السابق.

وتوالى الضغوط الخارجية من قبل الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن بعثة "يوناميتس" التابعة للأمم المتحدة التي طالبت بإصلاح المسار الراهن.

واستشعرت السلطة العسكرية خطورة تمدد المظاهرات والاحتجاجات في العديد من الولايات على خلفية تردي الأوضاع الاقتصادية، ووجدت في توجيه الدعم اللازم إلى لجنة إزالة التمكين ما يبعث برسالة مفادها استمرار التمسك بمطالب الثورة، وأن وجود أشخاص لهم



المطلوب: التصفية الكاملة لتركة البشير

كلما وجد نفسه في موضع حرج يواجه خطابه للشوارع محاولاً عدم الوصول إلى قطيعة كاملة مع القوى الثورية وتكرار حديثه عن تحسين لجنة إزالة التمكين. وأوضح مرتضى الغالي لـ"العرب" أن حمدوك قريب من المؤسسات المدنية ويحاول أن يتعامل مع الكثير من الأزمات التي تنشأ بين المكونين المدني والعسكري بحكمة، ونجح في تخطي الكثير من الصعاب، لكنه في النهاية يواجه بغضب الشارع ما يجعله ينحاز أكثر لقوى الثورة باعتبارها تشكل ظهيرا مهما لدعم مواقفه السياسية. وتبدو مغالطة لجنة إزالة التمكين من قبل البرهان وحمدوك غير منفصلة عن تطورات سير التحقيقات في مجزرة فض اعتصام القيادة العامة وإصرار الشارع على محاسبة المسؤولين عن الحادث، بعد فضيحة الجنامين المتحللة في مستشفى بالخرطوم.

بالخرطوم، ومن بين المقبوض عليهم ضابط برتبة رائد في السلاح الطبي، وإثنان من ضباط المخابرات العامة، إلى جانب ضابط في الشرطة. وتزايدت الحملة الشعبية الراضية لاستمرار جهاز المخابرات بوضعه السابق، وربطت تلك الحملات بين الجهاز والعديد من الأحداث الأمنية التي وقعت مؤخراً. وأشارت أصابع الاتهام إلى تورط عدد من الضباط الموالين لجماعة الإخوان في تاجيج الصراعات القبلية في غرب دارفور التي راح ضحيتها أكثر من 300 شخص. وكان صوت رئيس الوزراء عبدالله حمدوك قد خفت في وقت ارتفعت فيه مطالبات الشارع بضرورة المضي في تنفيذ مطالب الثورة وعلى رأسها إنهاء سيطرة رموز النظام السابق على البشير للمحكمة الجنائية الدولية، ولذلك

وتوقع في تصريح لـ"العرب" أن يقوم المكون العسكري في مجلس السيادة بالمزيد من الإصلاحات في الأجهزة الأمنية التي لم يجر تفكيكها بعد، وأن الإطاحة بمجموعة من الضباط أحد التنازلات غير المكلفة للجيش، وتحظى برضا واسع لدى المواطنين. وتحاول أطراف في السلطة الحالية إحداث التوازن المطلوب بما لا يسمح لفلور البشير أن تشكل تهديداً للفترة الانتقالية، بالتزامن مع تصاعد التكهانات بشأن وجود مخططات تقودها خلايا تابعة لنظام البشير داخل جهاز المخابرات لتنشط لزعة الوضع الأمني وتهيئة الأوضاع المسببة للاشتباكات التي تقع بين حين وآخر في ولايات الهامش. واستجابت الأجهزة الأمنية الأسبوع الماضي لطلب لجنة إزالة التمكين بالقبض على بعض منتسبي النظام السابق الذين تظلموا إفتاراً رمضانياً في ساحة الحرية

علاقة بالحركة الإسلامية داخل دوليب الحكم لن يعوق طريق الثورة. ولدى دوائر سودانية قناة بأنه كلما اشتد ضغط الشارع على السلطة لجأت إلى استخدام بعض الأوراق التي تملكها لتخفيف حدة التوتر، وأن لجنة إزالة التمكين من أهمها، حيث يلقي تفكيكها صدى إيجابياً في الشارع للدور الذي تقوم به على مستوى استرداد أموال نظام البائد وتضييق الخناق على قيادات حزب المؤتمر الوطني الحاكم ورموزه، والذين يتحركون بمزيد من الحرية حالياً. وقال الباحث السياسي مرتضى الغالي إن المكون العسكري يحتمى بالقوى التي لها علاقة بالثورة للتأكيد على أنه يعبر عن أهدافها تزامناً مع تصاعد مطالب العديد من القوى الغربية بتخفيف هيمنة الجيش على القرار السياسي.

منفذ اعتداء رامبوييه: من «حارق» باحث عن لقمة العيش إلى متشدد داعم لذبح صامويل باتي

على الحادثة إن "فرنسا لن تتنازل أمام الإرهاب الإسلامي". بدوره اعتبر رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستكس السبت أن مقتل موظفة إدارية في الشرطة في منطقة رامبوييه السكنية قرب باريس، ليس هجوماً على الوظيفة بل كان هجوماً على الجمهورية الفرنسية.

وأضاف كاستكس للصحافيين في مدينة تولوز بجنوب البلاد "مرة أخرى تتعرض الجمهورية للهجوم. ومرة أخرى تتعرض الدولة الفرنسية للتهديد. لن نترك هذا يمر".

وفي 16 أكتوبر 2020 قُتل مدرسٌ يُدعى صامويل باتي عندما قطع رأسه شاب يبلغ 18 عاماً من أصل شيشاني، بعد عرضه رسوماً كاريكاتيرية للنبى محمّد في حصة دراسية.

وفي الثالث من أكتوبر 2019 قُتل موظف في حرم دائرة الشرطة في باريس طعنًا ثلاثة شرطين وموظفاً إدارياً، قبل أن يُقتل. والمهاجم الذي كان قد اعتنق الإسلام قبل وقت قصير من الاعتداء، كان عامل معلوماتية يتبع لإدارة الاستخبارات.

استقبله في الحبس على ذمة التحقيق، وهو إجراء معمول في ملفات مكافحة الإرهاب بعد وقوع أي هجوم لا يؤدي بالضرورة إلى ملاحقات. وتمت مدهامة منزل الشخص الذي كان يؤويه في المنطقة الباريسية والمنزل الذي كان يقيم فيه. وتسمى النيابة الوطنية لمكافحة الإرهاب التي تولت التحقيق في "اغتيال شخص له سلطة عامة في إطار عمل إرهابي أو جمعية إجرامية إرهابية"، إلى معرفة ما إذا استفاد جمال من أي دعم مادي أو أيديولوجي.

وحتى الآن لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن هجوم رامبوييه الذي يتناسب أسلوبه مع النداءات المستمرة التي يطلقها تنظيم الدولة الإسلامية لاستهداف قوات الأمن. وسيندرج هجومه في إطار التهديد الذي تخشاه الأجهزة الأمنية للأفراد المنفردين الذين غالباً ما يكونون غير معروفين لدى الاستخبارات الموجودين على الأراضي الوطنية والذين يشنون هجمات بالسلاح الأبيض لا تستدعي الكثير من التحضير بدافع الدعاية الإسلامية.

وتكررت في السنوات الأخيرة الحوادث التي نفذها هؤلاء الأفراد المنفردون وهو ما جعل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يطلق مواجهة شاملة مع ما أسماها بـ"الانزعالية الإسلامية". وقال ماكرون الجمعة في تغريدة له تعليقا

أنه يتحدر من مدينة مساكين التي يبلغ عدد سكانها 60 ألف نسمة على الساحل الشرقي لتونس. وحتى 2020 كانت منشوراته مخصصة حصرياً للدفاع عن المسلمين أو التصدي لكره الإسلام. واعتباراً من أبريل 2020 خلال العزل المفروض بسبب الجائحة نشر حصرياً صلوات وآيات قرآنية. ويعد أيام على مقتل



الخطر لا يزال ماثلاً

أضافت النيابة أنه "حصل في 2019 على تصريح إقامة استثنائي للعمل ثم على تصريح إقامة في ديسمبر 2020 صالح حتى ديسمبر 2021". وجمال ق غير المعروف لدى أجهزة الاستخبارات كان يقيم في مدينة رامبوييه الهادئة التي تضم 26 ألف نسمة غرب باريس.

وذكر قريب من أسرته في تونس أنه كان يقيم لدى نسيبة له ولديه شقيقان أحدهما توأم له. وعلى صفحته على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك كتب الشاب الثلاثيني

كشفت مستجدات اعتداء رامبوييه قرب باريس الذي راحت ضحيته شرطية فرنسية الجمعة، عن انحدار منغذه من مدينة مساكين الساحلية في تونس، حيث دخل جمال ق بطريفة غير شرعية قبل أن يتبنى فكرة منظرًا أفضل في نهاية المطاف إلى إقدامه على اغتيال الشرطة طعنًا.

وأعاد الاعتداء المخاوف من مخاطر الهجمات الجهادية باستعمال الأسلحة البيضاء إلى الواجهة خاصة أنه جاء بعد أشهر على حادثة مماثلة استهدفت المدرس صامويل باتي الذي قضى على يد لاجئ شيشاني. وأصاب جمال ق (36 عاماً) الموظفة في الشرطة ستيفاني (49 عاماً) بطعنتي سكين في العنق عند مدخل مركز الشرطة في مدينة رامبوييه الصغيرة ما أدى إلى مقتلها، مذكراً مجدداً بالتهديد الدائم في فرنسا للهجمات التي تنفذ بسلاح أبيض. ويقول شهود إن المهاجم هتف "الله أكبر".

وقتل المهاجم في موقع الهجوم برصاص شرطي. وأعلن المدعي جان فرنسوا ريكار أن النيابة الوطنية لمكافحة الإرهاب تولت الملف نظراً إلى "عناصر اختيار الهدف كمهنة الضحية (موظفة في الشرطة) و"ما هتف به المعتدي لدى تنفيذ الهجوم". وذكرت النيابة المكلفة بمكافحة الإرهاب أن المهاجم ولد في تونس واتى إلى فرنسا في 2009.



جان كاستكس
مقتل موظفة بالشرطة
هو هجوم على فرنسا،
لن نترك هذا يمر



إيمان عثمان
قرارات الإحالة على
التقاعد هي ترضيات
بعيدة عن مطالب الثورة

مرتضى الغالي
المكون العسكري يحتمي
بقوى الثورة للتأكيد أنه
يعبر عن أهدافها